مخطئ من يظن أن الوافدين وحدهم هم سبب الأزمة المرورية

عبدالصمد: علاقة المجلس بـ«الكويتية» انتهت ومقترح إلغاء الاختلاط غير ضروري

أعرب النائب عدنان عبدالصمد عن تحفظه على بعض التوصيات التي اعدها النواب في ختام جلسة مجلس الأمة الأربعاء، لاسيما تلك التي تظهر الوافدين وكأنهم السبب الرئيسي للأزمة المرورية في البلاد.

واضاف في تصريح الى الصحافيين ان البعض يظن ان المشكلة المرورية سببها الوافدين دون غيرهم، مؤكدا ان الوافدين جزء من المشكلة المرورية فقط لكنهم ليسوا السبب الكلي لها.

واستغرب توجيه الكثير من القرارات التي تؤثر على معيشة الوافدين وتزيد من اعبائهم المعيشية العديدة، معربا على خشيته من ان تؤدي مثل هذه القرارات والتوصيات الى هجرة العوائل من الوافدين لتتحول الكويت بعدها الى دولة عزاب.

ودعا عبد الصمد الى اعادة النظر في مثل هذه التوصيات والقرارات التي لن يحلها زيادة التكاليف المعيشية على الوافدين او التشدد على الوافدين وتحميلهم مسؤولية المشاكل المرورية مع ان ابناء البلد هم في الغالب المسؤولون عن الكثير من الحوادث المرورية الجسيمة والمخالفات وعدم الالتزام بقوانين المرور.

وقال لا أبرئ الوافدين، فجزء بسيط منهم يرتكب هذه المخالفات لكن ابناء البلد يمثلون الغالبية الامر الذي يدعونا الى البحث عن حلول جذرية وحاسمة توجه العقوبة لمن يستحقها.

وفي موضوع مختلف دعا النائب عدنان عبدالصمد زملاءه النواب الى سحب مقترحهم المتعلق بإلغاء قانون منع الاختلاط في الجامعة والتطبيقي والمدارس والجامعات الخاصة، مؤكدا ان من شان مقترح الزملاء احداث أزمة داخل المجلس نحن في غنى عنها.

عدنان عبدالصمد

أخشى أن تتسبب توصيات المجلس في هجرة العوائل وتحويل الكويت إلى بلد عزاب

واضاف ان هذا الموضوع ليس من الاولويات، فلا نريد ونحن في بداية المسيرة البرلمانية حدوث اي نزاع يؤثر على هذه المسيرة.

ومن جانب آخر رفض عبدالصمد ما «تزعمه» وزارة المالية من ان مجلس الامة هو المسؤول عن حسم الحسابات الختامية للخطوط الجوية الكويتية من اجل تغطية خسائرها، مؤكدا ان علاقة المجلس بالكويتية انتهت منذ صدور قانون تحويلها الى شركة تابعة الى الهيئة العامة للاستثمار، بناء على مرسوم وافق عليه مجلس الأمة، وكان المرسوم نافذا منذ صدورة قبل موافقة المجلس عليه.

واوضح ان هناك رأيين قانونيين حول هذه الحسابات الختامية أحدهما حكومي، والآخر نحن ملتزمون به وسنحيل مذكرة به الى الحكومة، وتمثل في اختصاص هيئة الاستثمار بالحسابات الختامية وموازنة «الكويتية».

عقب اجتماع اللجنة المنبثقة عن «التشريعية»

دشتي: إجابات وزير المالية في قضية مخالفات مدير مؤسسة التأمينات وافية

أكد النائب الحميد دشتي أن وزير المالية مصطفى الشمالي رد على كافة استفساراتنا والإجابات كانت وافية حول تقصي ما ذكر من مخالفات للمدير العام للتأمينات الاجتماعية، مبينا انه ستكون هناك لقاءات يوم الخميس القادم مع جهات أخرى لاستكمال البحث.

وقال دشتي عقب اجتماع اللجنة المنبثقة عن اللجنة التشريعية للتحقيق في تجاوزات التأمينات الاجتماعية: انتهينا كلجنة منبثقة عن التشريعية لبحث قضية المدير العام للتأمينات الاجتماعية وهناك أسئلة وجهت حول ما هو منسوب للمدير العام من مخالفات للمدير العام تشكل شبهة تربح وتبديد للأموال العام والإجابة كانت وافية واكتفينا بإجابة وزير المالية الذي حضر الاجتماعات والتقينا بجهات عديدة وسنكون لنا اجتماعات أخرى يوم الخميس القادم والجميع يعرف انه بالإضافة إلى ما اقسمنا عليه فهذه أموال عامة لها علاقة مباشرة بقوت أهل الكويت ورواتبهم التقاعدية وتستذكر احد أهم القائمين عليها الزميل حمد الجوعان الذي أسسها والقائمون عليها مؤتمنين على قوت الشعب واستثمارها بعيدا عن المخاطر ورأينا كثيرا من التعقيدات التي تمت بعيدا عن التحقيق الذي بين أيدينا فالتأمينات التي دائما ما تتربح لمعالجة ما يسمى بالعجز الاكتواري ولكن ما يزيد المسؤولية انه يجب المحافظة عليها فما بالنا ان كانت مقتطعة من قوت الشعب وسنصل إلى الحقائق الدامغة وان كانت التهم للمدير هي اتهامات الا انه ببعض الجهد من قبل اللجنة المكلفة ستصل إلى الحقيقة وستضعها أمام المجلس الموقر ليقرر ما يراه. وقال دشتي معلقا على قانونه منع الاختلاط: سانفض الغبار عن كل القوانين التي صدرت في زمن الردة التشريعية والتخلف التشريعي في المجلس السابق.

اجتماع اللجنة التشريعية

العدوة: زيادة القرض الإسكاني دليل على تجاوب حكومي مع المجلس

شكر النائب خالد سالم العدوة خطوة مجلس الوزراء لتكليف بنك التسليف والادخار باستكمال التفاصيل الإجرائية من أجل زيادة قيمة القرض الاسكاني لمئة ألف دينار و رفع سقف قيمة القرض الإسكاني للمرأة من 45 ألف دينار الى 70 ألف دينار، وزيادة قيمة قروض ترميم البيوت الحكومية الممنوحة من بنك التسليف والإدخار من 25 ألف دينار الى 30 ألف دينار، وزيادة قيمة قروض ترميم السكن الخاص من 30 ألف دينار الى 35 ألف دينار. وثمن العدوة تلك الخطوة لاسيما و أنه أحد النواب المتقدمين بذلك الإقتراح بقانون لتلك الزيادات مع بداية الفصل التشريعي الحالي قائلا أن تلك الخطوة تأكيد عملي على تجاوب الحكومة مع مقترحات المجلس و التي جميعها تصب في صالح المواطن الكويتي ، لاسيما و أن القرض الإسكاني بقيمته الحالية منذ سنوات لم يعد يتناسب مع ارتفاع الأسعار الذي طرأ على أسعار المواد وغيرها.

وعد المبارك سيترجم قريباً وجهوده تستحق التقدير

عسكر: عودة العسكريين المسرحين مطلع إبريل

زف النائب عسكر العنزي البشرى للعسكريين الخليجيين المسرحين معلنا عودتهم إلى اعمالهم مطلع ابريل المقبل.

وقال العنزي في تصريح للصحافيين ان قرار عودتهم الى اعمالهم صدر، وسيكون نافذا الشهر المقبل، مشيدا برئيس الوزراء الذي اعطى اوامره بعودة العسكريين الذين قدموا زهرة شبابهم في خدمة الكويت.

وبين العنزي ان رئيس الوزراء وعد بالتمديد للعسكريين وانهاء مشكلتهم وان الوعد سيترجم قريبا، ونحن نثمن للعسكريين الجهود التي بذلوها على مدى سنوات عطائهم. ودعا العنزي الى رد الجميل للعسكريين من خلال الاسراع في القرار، لان هناك اسرا تنتظر الخبر المفرح الذي سيبعث البهجة مجددا في نفوسهم. والحمد لله ان القرار صدر، ولم يتبقى غير التنفيذ.

من ناحية أخرى، وجه عسكر سؤالا برلمانيا إلى وزير الدفاع حول تعاقدت الوزارة مع إحدى الشركات على شراء عربات الكشف والاستطلاع.

عسكر العنزي

وحذر عسكر وزير الدفاع من الإقدام على توقيع هذا العقد قبل الاجابة سؤاله البرلماني لافتا إلى ان هذا العقد قد شابه العديد من الملاحظات التي تستوجب عدم التسرع بتمريره حفاظا على المال العام، وجاء في نص السؤال ما يلي:

ارجو إفادتي بالآتي:

1 - ما هي اسباب تعاقد وزارة الدفاع على عربات الكشف والاستطلاع «فوكس 2».

2 - ما هي اسباب واجراءات التعاقد مع الشركة الموردة لتلك العربات، المتبعة؟

3 - ما هو اسم الشركة المتعاقدة معها ومن هو وكيل الشركة بالكويت؟

4 - هل تقدمت شركات اخرى، لتزويد بهذه العربات؟ واذا كانت الاجابة نعم نأمل تزويدنا باسباب استبعاد الشركات الاخرى، واذا كانت الاجابة لا ما هي الاسباب التي عولت عليها الوزارة للتعاقد مع هذه الشركة تحديدا

5 - هل القيمة السوقية لعربات الفوكس هي ذات القيمة المتعاقد بها مع دول الجوار التي سبق واشترت منها نفس العربة «باحدث المواصفات»؟

استنكر التصريحات المتعلقة بقضية إسقاط الفوائد

التميمي: الأغلبية المبطلة أصبحت كتلة من الدخان وإنجازات المجلس مستمرة رغم أنوفهم

شن النائب عبدالله التميمي هجوماعنيفاً على التصريحات الأخيرة من كتلة الأغلبية المبطلة وقال: بالأمس سمعنا تصريح للكتلة المبطلة بان قضية إسقاط فوائد القروض قنبلة دخانية، وأنا أرد عليهم بانه رغم انف الحاقدين هذا المجلس هو مجلس إنجاز وسيحقق الإنجازات. وتساءل التميمي في تصريحه لوسائل الإعلام عن ماذا قدمت المجالس السابقة وكتلته الأغلبية المبطلة للشعب على مدى السنوات الماضية غير انهم وصفوا الشباب في انفاق مظلمة من خلال تصرفاتهم فلا تزايدون على هذا المجلس وقراراته. واوضح ان المحاضر والمضبطة والإعلام الكويتي شاهد على أن هذا المجلس هو مجلس يحقق رغبات الشعب الكويتي. وقال التميمي إن كتلة الأغلبية المبطلة أصبحت هي الكتلة الدخانية وهي فقدت كل شيء اليوم ننتظر زوالهم عن الساحة السياسية الكويتية.

عبدالله التميمي

المركز رصد التلويح بالمنصة خلال الأشهر 3 الأولى من عمر المجلس

«اتجاهات» : 61 تهديداً بالاستجواب من 21 نائباً استهدفت 12 وزيراً خلال 90 يوماً

في إطار سلسلة التقارير النوعية التي يصدرها مركز اتجاهات للدراسات والبحوث الذي يرأسه خالد عبد الرحمن المضاحكة بمناسبة مرور ربع عام على المجلس الحالي، اصدر المركز تقريرا يتناول فيه مؤشر تهديدات النواب باستجواب الوزراء خلال الـ90 يوما الاولى من عمر المجلس، موضحا فيه أبرز النواب تهديدا وأكثر الوزراء استهدافا بتلك التهديدات.

وقد أشار مؤشر اتجاهات ان مجمل التهديدات خلال تلك الفترة بلغت 61 تهديدا لـ12 وزيرا من خلال 21 نائبا، مما يعني ان هناك 4 وزراء لم يهددوا حتى الان وهم الشيخ سلمان الحمود وزير الاعلام والشيخ محمد العبدالله وزير البلديه وشريده المعوشرجي وزير الاوقاف والشيخ صباح الخالد وزير الخارجية .

وأوضح اتجاهات ان مؤشر التهديدات بدا ضعيفا في بداية المجلس، حيث سجل 4 تهديدات في الـ15 يوما الاولى إضافة الى 5 تهديدات في النصف الاول من يناير، لكن سريعا هبت عاصفة منها خلال النصف الاخير من يناير والنصف الاول من فبراير سجلت 38 تهديدا بالاستجواب فيهما، ثم عاود المؤشر الى الهبوط تدريجيا ، ليسجل 10 تهديدات في النصف الاخير من فبراير، و7 تهديدات خلال النصف الاول من مارس .

أكثر الوزراء تهديدا

أشار اتجاهات أن الوزراء الثلاثة الحمود وحسين والشمالي، هم الأكثر تهديدا منذ بداية دور الانعقاد حتى الان، حيث أن 60 في المئة من تلك التهديدات انصبت في هذه الوزارات الثلاثة، فوزير الداخلية أحمد الحمود ارتفعت تهديداته لتصل الى 14 تهديدا من 10 نواب، وهاني حسين وزير النفط يحتل الترتيب الثاني بـ13 تهديدا من 5 نواب، في حين تلقى الشمالي 10 تهديدات من خمسة نواب .

وافاد اتجاهات ان سمو رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك انضم الى قائمة الاكثر تهديدا بعد أن ارتفع المؤشر ناحيته ليسجل 6 تهديدات ومعه الهيلي بـ4 تهديدات ورولا دشتي والحجرف بواقع 3 تهديدات لكل منهما.

في حين أن3 وزراء تلقى كل منهم تهديدين وهم: الاذينة ، والابراهيم، و ذكرى الرشيدي. اما الوزراء الذين تلقوا تهديدا واحدا فهم احمد الخالد والصالح، وهو ما سيتم توضيحه في البنود التالية:

«الداخلية» و«النفط» و«المالية» نالت 60 في المئة من التهديدات

وزارة الداخلية

نوه اتجاهات ان 10 نواب اطلقوا 14 تهديدا تجاه احمد الحمود، ابرزهم فيصل الدويسان الذي وجه 4 تهديدات على خلفية سرية جلسة الانفلات الأمني، كما وجه الفزيع 3 تهديدات بسبب اداء الوزير الغير مقنع في نفس الجلسة.

في حين ان باقي الـ9، وجه كل منهم تهديدا واحدا وهم «القلاف على خلفية تجنيس البدون - الصانع بسبب اختراق المقاطعين للاجهزة الامنية - والشليمي على خلفية جريمة القادسية وتحويل الضابط المتهم الى مستشفى الطب النفسي - المطوع والمليفي والدويسان هددا على خلفية الانفلات الامني - وهدد الدوسري بسبب هيكلة قيادات الوزارة وتردي الوضع الامني» واخيرا صفاء الهاشم بسبب التقاعس عن ضبط المحكومين والهاربين خارج البلاد.

وزارة النفط

هاني حسين وزير النفط هو ثاني اكثر الوزراء تهديدا بعد الحمود بواقع 13 تهديدا، حيث مازالت التعيينات والترقيات مصدر قلق للوزير، ويعتبر سعدون حماد هو محزن التهديد المرعب تجاه الوزير، فالنائب الذي درس القانون مازل يفتش عن ثغرات قانونية يستطيع من خلالها ان يصوب طلقاته نحو وزارة النفط، فمنذ بداية المجلس وحتى الان وجه النائب 9 تهديدات لهاني حسين وجاءت تلك التهديدات على خلفية عدة ملفات من بينها اسئلة قدمها الى الوزير، إضافة الى عقد شل وتهريب الديزل وعقد الداو كيميكال والغاز المدعوم والمصفاة.

اما الـ4 تهديدات المتبقية فقد جاءت من قبل 4 نواب بواقع تهديد واحد لكل نائب وهم «الفزيع بسبب صفقة الداو الذي قال «نحذر بان اي محاولة لاحياء هذه الصفقة سوف تضع وزير النفط قورا على منصة الاستجواب»- النميمي والشطي هددا الوزير على خلفية تجاوزات شابت ترقيات النفط، واخير التهديد النسائي الوحيد تجاه هاني حسين من معصومة المبارك على خلفية هدر المال العام .

المالية

واوضح اتجاهات ان تهديدات الشمالي الـ10 جاءت من قبل 5 نواب، ابرزهم نواف الفزيع الذي وجه 4 تهديدات على خلفية اسقاط القروض والفساد في المؤسسات المالية

اما القلاف فقد هدد مرتين على خلفية ملف القروض وتصريحات الوزير التي تصب في ذات الاطار، اما التهديد الثاني فكان على خلفية غرب الجليب، النميمي وجه هو الاخر وجه تهديدين، الاول بسبب اسقاط القروض، والثاني على خلفية رفض الوزير لإسقاط فوائد القروض، وعلى نفس القضية ايضا تحدى الشليمي وزير المالية قائلا: ان اسقاط القروض سوف يمر بإرادة الشمالي او رغما عنه مضيفا ان النية موجودة لاستجواب الوزير، وقال الشليمي في موضع اخر «ساستجوب وزير المالية إن لم تحل قضية القروض» ولا يعنينا ان الشمالي يهذي ويهذر ، إن لم تستجب الحكومة لمعالجة القروض، فان الشمالي ساستجوبه»، اما النائب يعقوب الصانع فقد ذهب بعيدا عن القروض ليصوب تهديدا واحدا بسبب فساد البنك المركزي.

رئيس الحكومة

سمو الشيخ جابر المبارك تلقى 6 تهديدات لينضم بذلك الى قائمة الاكثر، والسبب في ذلك 3 نواب هم القلاف والصانع ودشتي .فقد وجه حسين القلاف 3 تهديدات لرئيس الحكومة على خلفية انسحابها من جلسة 8 فبراير والعفو عن شكاوى الاعلام، اما الصانع فقال ان لم تكن الردود الحكومية واضحة على ما ذكره الوزير الموزيري من تجاوزات ستكون جميع الادوات الدستورية متاحة بما فيها الاستجواب ،.وايضا اسقاط القضايا والاحكام الصادرة ضد الصحف والفضائيات وشكاوى الداخلية ضد المعارضة كانت محور التهديد الثاني ضد جابر، واخيرا دشتي يهدد بسبب البدون .

الصحة

افاد التقرير ان تهديدات الهيلي ارتفعت مؤخرا لتسجل اربعة تهديدات من 3 نواب بسبب قضايا العلاج بالخارج والاهمال الطبي وهدد الفزيع على خلفية حصول احدى الشركات على مناقصة في منطقة الاحمدي الصحية بدون اجراء قانوني، قائلا: اذا اقررت صرف هذه المبالغ فسوف تستحق المساءلة الجنائية لان هذه المناقصة جاء بها احد الاشخاص ولها ظروف خاصة وهو ما يقودنا للذهاب الى ابعد مدى في المساءلة». وجاء التهديد الثاني من قبل الخرافي بسبب الاهمال الطبي بحق الطفلة جنان، اما التهديد الثالث والرابع فمن النائب سعدون حماد على خلفية العلاج بالخارج .

وزارة التربية :

أوضح اتجاهات ان الحجرف كان بعيدا عن تهديدات النواب حيث لم يتلقى الا تهديدا واحد خلال الـ70 يوما الاولى من عمر المجلس من الشليمي بسبب رفع درجات القبول في كليات التربية، لكنه تلقى تهدين في الاسبوعين الاخيرين من الشطي على خلفية اسئلة برلمانية بشان معه معهد الكويت للابحاث العلمية، لاصلاح خلل به. اما التهديد الثاني فقد جاء من العوضي بسبب تجاهل تنفيذ الحكم الصادر بحق احد مديري احدي المدارس لارتكابه جرما اخلاقيا وتعديا على المال العام.

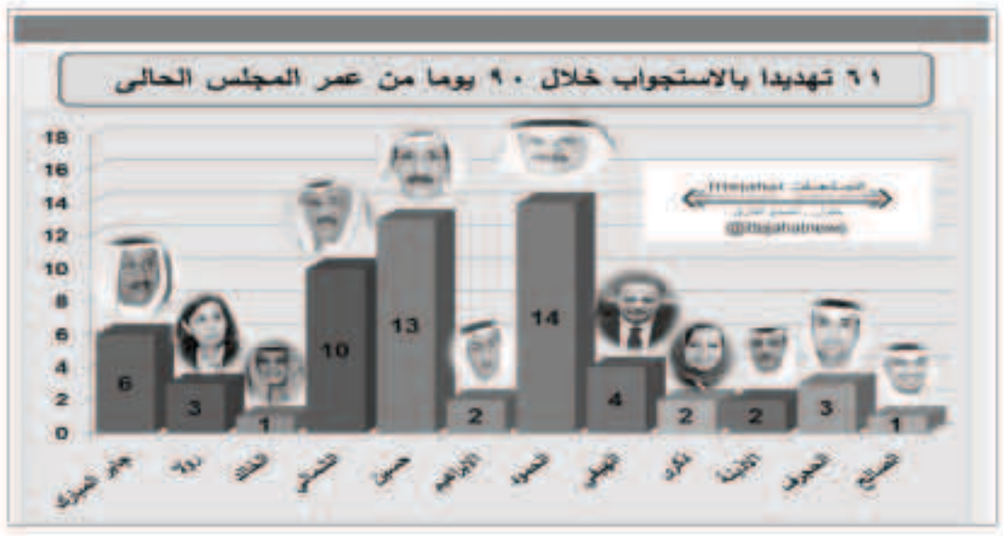

رولا تلقت 3 تهديدات بسبب التدخل في شؤون النواب وعدم الرد على الأسئلة

وزارة الشؤون الاجتماعية

اضاف اتجاهات ان وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية رولا دشتي انضمت الى الوزراء الاكثر تهديدا بعد ان وصلت التهديدات نحوها 3 تهديدات، الملفت ان تهديدات النواب تجاه الوزير لم يكن على خلفية قضايا فساد او قصور في الاداء ولكن على خلفية العلاقة بين النواب فالنائب عسكر العنزي اطلق تهديدا بسبب تدخل الوزيرة في شؤون النواب بإحدى الجلسات البرلمانية، واتسم تصريحه نحوها بالحدة حيث قال « يا رولا اقسم بالله لو تدخلتي بين النواب مرة ثانية سوف اضعك على المنصة» وبسبب عدم رد رولا على اسئلة النواب تلقت تهديدين من الصالح وخليل عبدالله.

وبين اتجاهات أن هناك 3 وزراء تلقى كل منهم تهديدين فقط وهم الاذينة من قبل الصالح حيث طالبه بانصاف الموظفين المفصولين و الا فهو في مرمى الاستجواب، والابراهيم من نواف الفزيع، الذي حثه على عدم اصدار اوامر بقطع الكهرباء محذرا ان القطع من شانه ان يعرضه لمساءلة سياسية سوف يذهب فيها لابعد مدى، اما التهديد الثاني فجاء من الخرافي بسبب عدم الرد على الاسئلة. وذكرى الرشيدي بشان حركة تنقلات غير قانونية، و حل مجلس ادارة الجمعية الطبية .

يبقى وزيرين تلقى كلا منهما تهديدا واحدا وهم أنس الصالح من قبل الشليمي على خلفية غلاء الاسعار، كما هدد سعدون حماد وزير الدفاع بسبب تفتيش 79 عسكريا سعوديا الامر الذي يضر بالعلاقات بين البلدين.

عدد الوزراء الذين هددهم كل نائب

وافاد التقرير أنه بالنظر الى تنوع الوزراء الذين هددهم النواب، يأتي الفزيع في الترتيب الاول حيث هدد 4 وزراء وهم «الحمود وحسين - الشمالي - الهيلي» ومعه الشليمي الذي هدد الحجرف والصالح والحمود والشمالي، ثم القلاف الذي هدد رئيس الوزراء والشمالي والحمود . ومعه في نفس الترتيب يعقوب الصانع الذي هدد نفس الوزراء، وصفاء الهاشم التي هددت الهيلي وذكرى والحمود، وحماد الذي هدد هدد احمد الخالد وحسين والهيلي.

وفي الترتيب الرابع يأتي 3 نواب هدد كل منهم وزيرين وهم الصالح الذي هدد رولا والاذينة ، ثم التميمي الذي هدد الشمالي وحسين. والشطي الذي هدد الحجرف وهاني حسين، في حين ان 10نواب هدد كل منهم وزيرا واحدا وهم «البوص - معصومه - الخرافي - الدويسان - خليل عبدالله - المطوع - دشتي- المليفي- الدوسري- المعيوف».

الاستجوابات المقدمة

بين التقرير انه خلال الـ90 يوما الاولى من المجلس الحالي قدم اربعة نواب اربعة استجوابات لاربعة وزراء، حيث باغت القلاف الجميع بتفعيل اداة الاستجواب ضد وزير المواصلات سالم الاذينة بشكل مفاجئ بعد مرور 52 يوما من عمر دور الانعقاد على خلفية الاخلال الوظيفي وبعض التجاوزات في الوزارة، وبعد مرور خمسة ايام من تقديم القلاف لاستجوابه فعل الدويسان اداة الاستجواب ضد وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود على خلفية التواطئ مع خطر التجسس الصهيوني وتوهين مكانة رجال الامن، وبعد مرور ثمانية ايام من تقديم الدويسان لاستجوابه شارك الفزيع في استجواب حماد لوزير النفط هاني حسين على خلفية الشراكة مع اسرائيل وعقد الداو والمصافي والوسطاء الاجانب والتعيينات، وفي ذات اليوم قدم الفزيع استجوابا اخر لوزير المالية مصطفى الشمالي على خلفية خلل النظام القانوني للاقراض، وقرر المجلس تاجيل استجوابي القلاف والدويسان، في حين لم ينظر بعد في الاستجوابين الاخرين.